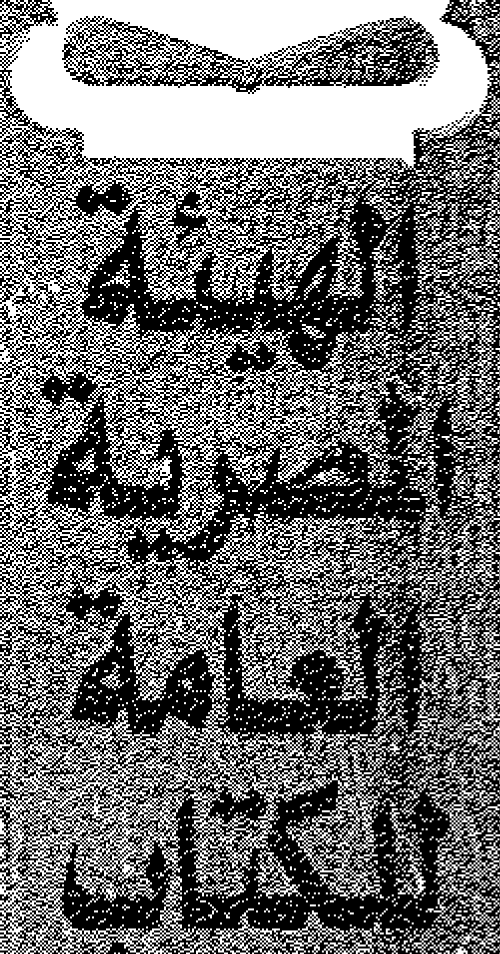
مهرجان القراءة للجميع

الأعمال
الفكرية



الهيئة
المصرية
العامة
للكتاب

الثقافة و التجدد

د. فوزى فهمى



اهداءات ٢٠٠٢
أسرة المرحوم/شارل كرتيه
الاسكندرية

الثقافة والتجدد

الثقافة والتجدد

د. فوزى فهمى



مهرجان القراءة للجميع ٩٧

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

الثقافة والتجدد

د. فوزى فهمى

الغلاف
الإشراف الفنى:
للفنان محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

الجهات المشتركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة الإدارة المحلية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ: الهيئة المصرية العامة للكتاب



مقدمة

وهكذا تمضى مسيرة مكتبة الأسرة لتقدم فى عامها الرابع تسع سلاسل جديدة تضم روائع الفكر والإبداع من عيون كتب الآداب والفنون والفكر فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية، تروى تعطش الجماهير للثقافة الجادة والرفيعة، وتنضم إلى مجموعة العناوين التى صدرت خلال الأعوام الثلاث الماضية لتغطى مساحة عريضة من بحور المعرفة الإنسانية، ولتقطع بأن مصر غنية بتراثها الأدبى والفكرى والإبداعى والعلمى، وان مصر على مر التاريخ هى بلاد الحكمة والمعرفة والفن والحضارة .. عبقرية فى المكان وعبقرية الإبداع فى كل زمان.

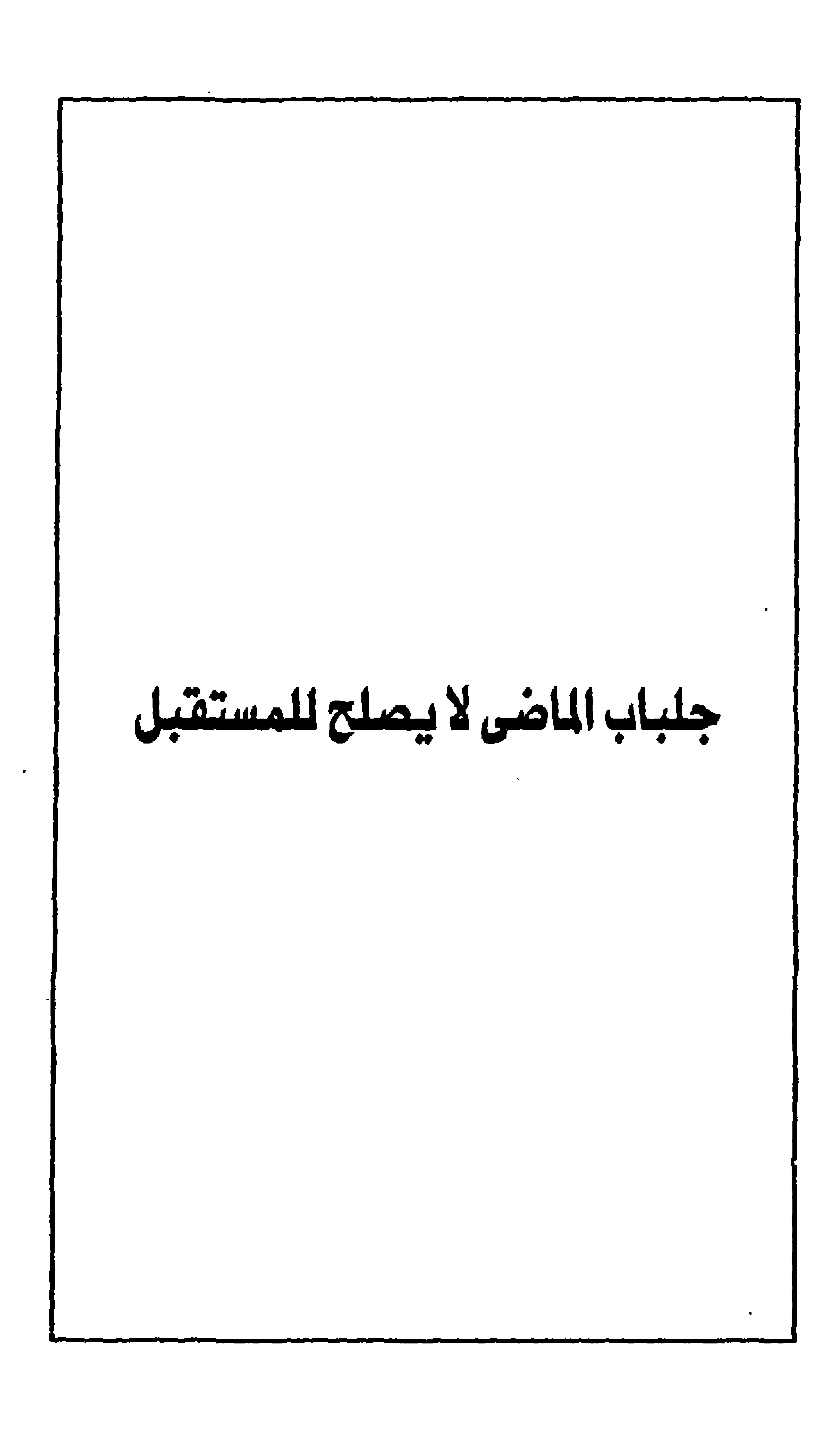
سوزان مبارك

على سبيل التقديم...

مكتبة الأسرة ٩٧ رسالة إلى شباب مصر الواعد تقدم صفحات متألقة من متعة الإبداع ونور المعرفة مصدر القوة فى عالم اليوم..

صفحات تكشف عن ماضينا العريق وحاضرنا الواعد وتستشرف مستقبلنا المشرق.

د. سمير سرحان



جلباب الماضى لا يصلح للمستقبل

مقــدمــة

واجه المجتمع المصرى تحديات متعددة فى تاريخه، حقق فى بعضها نجاحات، وأصابته فى بعضها إخفاقات. وتستند مرتكزات نضاله على رفض «تخييب الذات» و«تكريس الأمر الواقع». ومهما تبدت صور هذا الرفض، سواء أكان الرفض نضالاً مباشراً معلنا، أم مستتراً مقنعاً؛ إلا أنه كان بالدرجة الأولى نضالا ثقافيا تحكمه طبيعة المنظومة الثقافية المصرية.

والمنظومة الثقافية هى الطاقة المحركة لتاريخ أى مجتمع فى إطار جغرافية وجوده؛ إذ تحوى المخطوط والمحفور والمرسوم والمدون والمقُول، فتشكل هوية هذا المجتمع وخصوصيته، وتحدد رؤيته للعالم، وكيفية قراءته لهذا العالم، وتكشف عن مجموعة ولاءاته، ونسق قيمه المعيارية بين المقدس والمدنس، فى علاقاته ونظام وجوده، وإيقاعات اتصالاته، وامتداد علاقاته المتفاعلة، ودرجة كثافة انفصالاته واتصالاته بالآخر، ومجالات انفعالاته وأشكال وعيه وبنية خياله. وهى فى مجموعها تنتج نوعاً من التضمانات التى تشكل نسيج هذا المجتمع، وتخلع «المعنى» على حياة أفراده.

وقد تتعرض أى منظومة ثقافية بفعل التاريخ وحركته لعثرات واخفاقات وتأرجحات وترددات، وذلك مثلا عندما تتوتر العلاقات بين المعارف التى تُدرك بواسطة ثقافة المجتمع فى فترة من تاريخه، والتى تتحول تاريخياً فى الواقع الاجتماعى بالممارسات المتكررة المستمرة إلى حقائق يؤمن بها الناس ويعتقدون فيها، وبين المعارف الجديدة التى تُدرك بجوهرها: أى تلك التى تدرك بالعلم والتعلم والتى قد تنفى ما يعتقد الناس اجتماعياً أنه حقائق، ويظلان فى تعارض يرهق المجتمع بالعجز، دون تخط يسعى إلى نفى التعارض، وتجاوز يستهدف الأكثر قيمة والأكثر حقيقة.

والمجتمعات لا تخرج من هذا العجز المرهق إلا بالتجدد، أى عندما تستطيع المنظومة الثقافية أن تجدد أدواتها الإدراكية والمعرفية، وفهمها للعالم، لتعيد تأسيس طريق جديد كاشف لمصداقية تصوراتها لواقعها، وتزيح المفهومات التى تطمس قيمها، بفك الالتصاق بالماضى والانغلاق عليه، لتمارس سيطرتها على عالمها بوعى المراجعة، الذى يستهدف استخلاص المعارف وحق الفهم للواقع والتفكير فيه ونقده، بل نقد تلك المعرفة وفحص أدواتها ومناهجها وتعديلها.

والمنظومة الثقافية القادرة على التجدد هى تلك التى تستطيع دمج معطيات المعارف الجديدة واستيعابها لتفسح المجال لمصادر الإبداع إغناءً للوعى وتعزيزاً لمصادر التحقق؛ وهى العلوم. واستخدام تلك المعارف بتوجيه واع للخيارات فى مواجهة الإفقار للتأثير فى نوعية الحياة، بتفعيل طاقات ترسيخ تطلعات الأفراد وتثمين شروط وقيم إنتاجهم وممارساتهم، عندئذ تثمر حضوراً يواجه التحديات الجديدة، بتدخل إرادى، كى تتفتح الحرية فى بيئات إنسانية واقتصادية متوازنة.

ولم تعرف المنظومة الثقافية المصرية «قصور الطاقة» الذى يدعو إلى الثبات، إذ تشكل قدرتها على التجدد والتفتح، وعدم الانكفاء على ذاتها ملمحاً مهماً فى خصائصها. والدراسة التحليلية لاحتكاكات الثقافة المصرية، تكشف أنها تصدت للاختراقات، ومحاولات التفكيك والانتهاكات، بل تخطت الأزمات والتناقضات وارتبطت دائماً بالتجدد.

ولا شك أن الاتهام «بالجمود»، ودعوى إحداث «التغيير» الذى حاول الاستعمار قديماً فرضه على المجتمع المصرى فى إطار علاقات القوة، كان يستهدف «السيطرة»، أما «التجدد» فهو لا يفرض من الخارج، إذ هو ثمرة للسيادة، وهو أيضا وسيلة لغاية سيادة المنظومة الثقافية، التى تُمكن المجتمع من أن يمسك زمام تاريخه بيده، دون هيمنة أو استلاب.

وهذا الكتاب يضم محاولة لاستقراء مفهوم «التجدد» أمام المستجدات التى تجرى من حولنا، وفى مواجهة علاقات السيطرة وامتلاك المقدرات، من خلال قراءات لمواجهات المنظومة الثقافية، وكيفية تشكيلها للرفض العملى. أمام «فقدان

المعنى»، والذى يستولد المقاومة التى تستند على نتاجات عملية المبادلة الثقافية للقيم والمعايير والمعتقدات والمواطنة، وكل ما لديها من تعدد القوى التى تحمل «معنى» فعليا مشتركا للمجتمع يعكس شراكة المصير، لكن دون عزلة أو تكلس أو قطع أو تقزيم، بل بتنشيط أشكال فعاليات الفكر بتجدد أدواتها المعرفية، وإعادة تأسيس صيغ تعاملها مع العالم، ومعالجة راهنها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى إطار أزمنتها، ودون إلغاء للآخر.

أنا مدين بالشكر لمبادرة صديق العمر أ. د. سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب، لظهور هذا الكتاب فى مشروع «القراءة للجميع»، أحد مشروعات إعادة تأسيس الوعى لمجتمعنا، والذى أعاد للقراءة زمن الزهو.

أ. د. فوزى فهمى

التفكير المعاصر الجاد فى المستقبل لا يمكن تخيله لمرة واحدة، كما فعل أفلاطون فى مدينته الفاضلة، وإنما يتحدد أساسًا بمداومة دراسة الأوضاع الراهنة باستخدام الخيال المحرض بالعلم، الذى يميز ماهو مختلط، ويوجد ماهو منفصل، ويقرب مافصل اعتباطًا فى اطار رؤية شاملة، كما أنه ليس مجرد محطة انذار تكشف الأخطار لتجنب الأزمات والمعضلات فحسب، بل أيضا منبهًا لهلاك المعرفة القديمة بمعارف مستجدة، توضح الفرص المتاحة للتجديد، الذى يتأسس على الفكر والمعرفة كمصادر أولية، ويتطلب ذلك انفتاحًا غير مشروط، ومراجعة

مستمرة، وإبداعًا دائمًا وتقييمًا متواصلاً، ومعاينة دؤوبة، وانتباهًا مشدودا، باعتبار أن الغد يحمل مظاهر ذات جدة غير مسبوقة.

والحلم بمجتمع مستقر منعزل ثابت وساكن، هو أشد الأمور خداعًا فى ظل القرية الكونية، التى جعلت العالم متعدد الأطراف والمراكز، وصرنا لا نستطيع أن نهرب من مواجهته من حولنا، بإنتاجاته ومعلوماته وإبداعاته وأفكاره وتوجهاته عن طريق الأقمار الصناعية والبصريات الليفية، ولن تستمر طويلا العقبات التى تبطئ التغييرات، إضافة إلى أن المجتمع المغلق ينشغل برسم سياسات تستهدف استعادة أمجاد قديمة، وهو فى واقع الأمر لن ينجح سوى فى استنزاف طويل الأمد، لقوى التقدم حيث تتعمق الرغبة فى الاقتتال حول شريحة فطيرة ثابتة،وهومأزق مأساوى لا يمكن الخروج منه إلا بأن نوظف قوى التقدم، ونمكنها من الانطلاق فى إبداع وإدارة برامج المستقبل.

ولا يتحقق توظيف قوى التقدم إلا فى «التجدد الاجتماعى» وهو المشروع القومى للدولة، والذى تعتمد فيه على إرادة التضامن، بجذب المبادرات، وتوحيد كافة الجهود فى منظور اجتماعى عام،

والذى يسعى لاستخلاص تطلعات المجتمع فى إطار رؤية مستقبلية ممكنة وقابلة للتحقيق، وتترجم فى استراتيجيات وبرامج فى مجالات متعددة ومتنوعة، قادرة على فك أسر المجتمع من حالة الجمود القصوى؛ وتصاغ كأهداف كبرى تتفق مع خيارات مرغوبة.

والتجدد الاجتماعى هو الدور الأول للسياسة كمسئولية اجتماعية واقتصادية وثقافية، وهو بمثابة تأميم للأهداف القومية والقيم التى تعد المحرك الحقيقى للمجتمعات، وليس تأميمًا لوسائل الانتاج، وذلك سعيًا لتأمين حياة المجتمع ومنمتجاته اعتمادًا على الكفاءات من خلال الاستثمار والتجديد الخلاق.

وصناعة المعارف المتمثلة فى جميع الأنشطة التى تنتج وتنقل وتنشـــر الأفكار، هى التى تطور التكنولوجيا، والتى بدورها تعد الموجه الحقيقى فى عصرنا للمصير الاجتماعى، فهى التى تغير شروط الحياة بإيقاع متسارع، حتى أصبحت الحدود بين الدول أمرًا محيرًا، وبها أيضًا تتآكل

قيم ومكتسبات ماضية، ولا ينتبه بعض الناس
إلى أن العالم يتغير،ويصاب البعض «بوهم نهائية
الحال» إذ يرغبون فى الاحتفاظ بشروط حياتهم،
فيسيرون إلى الأمام وظهورهم للمستقبل، عندئذ
تحدث صدمة الارتطام، ويتوالد العجز والقلق
والارتباك أمام المشكلات والمعضلات والأزمات،
حيث تواجه المستجدات بجلباب الماضى ودروعه،
وبالطبع لا تفلح المواجهة بالوسائل التقليدية،
وبقناعات تعرضت للتغيير، وبمسلمات أصبح من
المحتم أن نفكر خارجها.

ونماذج من أصحاب هذه المواجهة هم الذين أطلقوا
الشائعات حول المشروعين الكبيرين، مشروع الدلتا الجديدة
ومشروع ترعة السلام، وهى مواجهة غير واعية لا تملك
المعارف القادرة على توجيه الخيار، اذ تعد «الجغرافيا
الإرادية» إحدى توجهات التجدد الاجتماعى باعتبارها محاولة
اكتشاف اختيارات مقبلة، كجهد مستقبلى يعتمد على صناعة
المعارف، تضع الجماعات البشرية فى مواجهة البيئة الطبيعية،
لطرح حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بإلغاء البقع
الفارغة من مساحة الأرض المتسعة، بتدخل إرادى يبحث عن

أراض جديدة لفتحها واستخدامات وموارد يتنبأ بها، كإسهام فى توفير خيارات واضحة لصالح الخير العام كهدف مشترك للمجتمع ككل، ويعد هذان المشروعان إضافة جديدة لرصيد التجدد الاجتماعى، بفتح الطريق أمام المستقبل وتجاوز الواقع، وجلب امكانيات جديدة لوقف الهذيان الديموغرافى.

إن أصحاب الشائعات يقفون ضد التجدد الاجتماعى باعتباره أهم المخصبات لتعبئة القوى فى مواجهة إعادة إنتاج الجمود الذى يعادل الانحطاط، والتشبث المنغلق الذى يعادل العجز، إذ تسعى مشروعات التجدد الاجتماعى إلى إعادة تشكيل الوجود البشرى، وتبدل أسس النشاط الإنسانى، وتغير البنية المحيطة، وتفتت منظومة توالد الأزمات والمشكلات، باستثمار المعارف المكتسبة لتجاوز ما هو قائم من اختناقات توظف للانزلاق والانسداد والعنف.

لقد كان التجدد الاجتماعى هو الرهان الذى اعتمدت عليه كوريا الجنوبية، حين اعترض «**البنك الدولى**» على دخولها مجال الصناعات الفولانية، واعتبرها «**خطوة سابقة لأوانها**»، لكن تبنت شركة «بوهانج» للحديد والفولاذ

التكنولوجيا اليابانية، ثم في وقت قصير صارت من أهم الشركات العالمية في إنتاج الصناعات الحديدية والفولاذية، وكذلك كان الأمر مع شركة «هيونداي» التي بدأت بتجميع أجزاء السيارات التي تنتجها شركة فورد، وبعد ذلك اخترقت موديلاتها الخاصة العالم، بعد حصولها على امتيازات التكنولوجيا اليابانية، واستطاعت ذات الشركة أن تمارس إنتاجها من الصناعات الثقيلة بتصميمات أوروبية للسفن، وسرعان ما صارت أكبر شركة لبناء السفن في العالم، وأيضا تجاوزت الشركات الكورية في صناعة الالكترونات مرحلة التجميع لمنتجات أمريكية ويابانية، وأنتجت صناعاتها الالكترونية الخاصة، كما حققت كوريا الجنوبية بالجهود الذرية المتواصلة تقدماً في الطاقة النووية ساعدها على تخفيض وارداتها النفطية.

ولا شك أن اعتراض «البنك الدولي» كان يستند إلى تقارير المراقبين الذين رصدوا حالة البنية التحتية المتدهورة، والاعتماد الدائم على القروض،والنفقات العسكرية التي بلغت ٥٪ من الناتج القومي، الأمر الذي معه لم يجدوا بصيص أمل يمكن أن يخرج بهذه الدولة من دائرة النار المغلقة واعتبروها دولة غارقة.

والسؤال العادى بالطبع كيف نجحت كوريا الجنوبية، والجواب العاجل المحتمل، هو أنها أخذت بالتكنولوجيا وانفتحت على العالم، وفى تصورى أن ذلك ليس السؤال الجوهرى الذى يمكن طرحه أمام هذا التحول المدهش، ألم يكن أمام المراقبين والخبراء بالبنك الدولى احتمالات نتائج هذا التطور النوعى الذى توصلت إليه كوريا الجنوبية، ماهو إذن المعطى الذى غاب عنهم ولم يتمكنوا من إداركه أو تحديده بما فيه الكفاية، حتى لم يدرج فى حساباتهم، بل وحقق حضوراً جعل من كوريا الجنوبية عاملا مؤثراً فى اقتصاد أغنى دولة فى العالم، حتى أن أحد المرشحين لمنصب الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية طرح ضمن برنامجه ضرورة فرض عقوبات وإجراءات حماية ضد المخاطر الاقتصادية التى تمثلها صناعات كوريا الجنوبية على بلاده.

إن المعطى الغائب عن حسابات «البنك الدولى» هو البشر وخيالهم، وهم عتاد التجدد الاجتماعى، المولد للقدرات

والجانب للمبادرات، والأخذ بالتحليل المستقبلى الملائم، المشجع لصناعة المعارف، الكاشف للمواهب الخلاقة، المنمى للطاقات، المعتمد على الكفاءات التى تظهر وتكتمل من خلال مرورها فى صنع مصيرها.

فإرادة التغيير هى رهان الغد، إذ توقظ الوعى الخامد للمستقبل، وتفسح إمكانية فهم نطاقه، وإداراك إمكاناته الكاملة، وتستخدم معرفة المحتمل لتعزز فرصة ماهو أقل احتمالاً، وتشكل من التجدد القوة الموجهة للمصير الاجتماعى.

ولن يفلح تصدير اليأس للناس ولا الشائعات ولا إفساد قراءة وفهم المستقبل، فصناعة المعارف تعزز وتنمى ارتياد واستكشاف أشكال الخير العام بفعاليات ذات مسؤولية اجتماعية، وقد تزايد وعى الناس كشركاء بحثا عن حلول حقيقية، وليست علاجات مهدئة مؤقتة، والحاضر حد متحرك بين ماحدث وما سيحدث، والعجز الحقيقى هو عندما نفتقر إلى الأفكار لا إلى الأموال والأدوات، لكن المهم أن نرسخ مبدأ التواصل والاستمرار لرسم خريطة المستقبل.

البحث عن آلية لتنمية الدلتا الجديدة

صحيح أن معيار تثمين الأرض ليس بما تحمله من إنتاج فقط بل بالبشر المقيمين عليها أيضًا، وصحيح أن طموحنا الوطنى وراء مشروع تنمية جنوب الوادى، والذى «نخلق» به المستقبل، نتيجة لرؤية عارفة بالواقع وإكراهاته، لننتج مجتمعًا جديدًا، بما نملكه من تصورات عما نريده، لكن علينا كذلك أن نجدد أنفسنا كى نمتلك الطرق الصحيحة - بوعى وإرادة - لتفهم المستجدات، فى إطار هويتنا التى تحققها طبيعة أدوارنا الاجتماعية، وممارستنا الثقافية بمعناها الواسع بما تحويه من كافة التصورات المرتكزة على الإدراك المشترك والقيم، والتى تغذى المنظومة

الاجتماعية، وتشكل «معنى حياتنا» فتؤكد المنطق الاجتماعى الثقافى الذى يقود الوعى الجماعى لمواجهة التشوهات التى قد تصيب المجتمع، فتؤدى إلى اختلال التنظيم الاجتماعى والثقافى، أو تكشف قصوره.

والتشوهات التى تصيب المجتمع، سواء أكانت تؤدى إلى اختلال التنظيم الاجتماعى الثقافى الاقتصادى، أو تكشف عن قصوره، يمكن أن تكون أسبابها عناصر طارئة مفاجئة، وهو ما يتطلب استشراف المستقبل واتخاذ الاحتياطات اللازمة، أو عناصر موجودة سابقًا، أى كامنة فى ماضى المجتمع، وهو ما يجب معالجته، أو بسبب ظهور نشاطات جديدة تستوجب حسمها أو ربطها بالسياق الاجتماعى العام، مع ضبط مفهوم عبء القرار، والعامل الحاسم فى هذا كله يتحدد فى موقف ثقافة المجتمع تجاه «الزمن» بثنائية «الماضى - المستقبل»، والضرورة الجوهرية لمجتمع السلامة العامة أن يتزايد الشعور والالتفاف نحو المستقبل.

والمجتمع الإقليمى الجديد الذى نستولده فى جنوب الوادى، يحمل إحدى سمات التجدد

الاجتماعى المعاصر، من حيث التوجه إلى الأماكن التى تسمح بخلق الثروات، اعتماداً على تعزيز قيمة العنصر البشرى، وفى ضوء ذلك فإن هذا المجتمع الإقليمى الجديد يستلزم أشكال تكامل، وإدارة متطورة، تستطيع أن تثمن مدى القدرات، وتأخذ بالمبادرات وتطرح الأسئلة.

ولعل ما يحقق ذلك الاستفادة من إحدى الصيغ المعاصرة فى هذا المجال، وخاصة «**المجلس الاقتصادى الاجتماعى الثقافى**»، وهو مجلس إقليمى موحد، يتدارس الشئون الجارية ومستقبل الإقليم، ويجرى البحوث، ويثمن المشروعات ذات الطابع الفردى والجماعى، ويستحدث أدوات التطوير باستخدامات التكنولوجيا الجديدة، وسبل المواصلات والاتصالات، وسياسة المياه، والتشريعات المختلفة، ومجالات العمل الاجتماعى، وإنعاش الحياة، والتجدد الثقافى، وكيفية تعظيم الممتلكات الثقافية، إذ إن المبادرة لا تأتى إلا ثمرة لعملية استيعاب ورؤية شاملة.

والمجالس الإقليمية نظام طبقته فرنسا كأحد صور التخطيط اللامركزى، لها تاريخ تطور، وقد

نظمها أخيراً القانون الذى صدر عام ١٩٩٢م، وبفرنسا حوالى ٢١ مجلساً إقليمياً، بالإضافة إلى مجلس إقليمى اقتصادى اجتماعى ثقافى فى «كورسيكا» أنشئ عام ١٩٩٣م، وثلاثة مجالس إقليمية فيما وراء البحار، وقد أخذت «بلجيكا» كذلك بهذا النظام وأنشأت ثلاثة مجالس إقليمية فى منطقة «الون» عام ١٩٨٣م، ومنطقة «فلاماندر» عام ١٩٨٥م. ومنطقة «بروكسل» عام ١٩٨٨م، وفى إيطاليا أنشئ مجلس إقليمى فى «صقلية» كما استفادت بعض دول أمريكا اللاتينية من هذا النظام، فأنشأت «الأرجنتين» مجلساً إقليمياً فى ولاية «قرضبا»، ومن المفيد دراسة تجربة المجالس الإقليمية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية فى العالم من حيث بنيتها ووظيفتها وصلاحياتها ووسائل عملها.

إن اقتراح صيغة «المجالس الاقتصادى الاجتماعى الثقافى» الإقليمى، يضمن حيوية هذا المشروع، فهو بمثابة «رأس مفكر» يعتنق ويستوعب واقع الإقليم ومستقبله المتعدد

الأبعاد، ويفرز رؤية جديدة لهذا المجتمع الجديد، والتى ينبغى الا تنحصر بين ثنائية أنه مجتمع «تقنى اقتصادى»، يمتلك فقط قدرة الإنتاج والتنظيم بموجب معدل النمو والدخل القومى، بل لابد من الالتفات إلى قضية التموضع الجغرافى له «كوطن» يتحقق تماسكه من خلال أفراده الذين تحركهم طاقات إنسانية حياتية ضرورية، يمارسونها كى يُشحن وجودهم الإنسانى، ويتفتح بفعاليات مفردات الطاقة الإنسانية من صلات وعلاقات وصداقات وعواطف وأحلام، أى ما يشكل عالم القيم والأخلاق الذى يتوالد من خلال أنشطة الحياة الاجتماعية، فيضيف إلى الأفراد مباهج الاندماج والتكيف والمشاركة والتضامن، فُيبنى الواقع الإنسانى مؤكدًا على الخيارات الاجتماعية، فالمجتمع لا يوجد إلا حيث يوجد «الالتزام»، والذى يتمثل فى احترام التشريعات، وحيث يوجد «التماسك» الذى يتمثل فى وعى الفرد لفائدة عمله للمجتمع، وهما معًا يخلقان «القادة» وهم من ضرورات حياة المجتمع.

واستيلاد المجتمع الجديد فى جنوب الوادى يمكن أن يكون بحق نموذجًا لما يسمى «المجتمع البيئى» اللامركزى، الذى تتحقق فيه «المبادرة الفردية» من خلال الإنجاز الشخصى الأصيل،

و«المسئولية» من خلال منظومة اجتماعية تسيرها رؤية جديدة ومنطق جديد حول التكامل، وقيم جديدة تستهدف ضبط الاستهلاك ومعدل الاستثمارات ومعدل السكان، وتتيح للناس صيغة من العلاقات الإنسانية أغنى تحترم خيارات الآخرين وحرياتهم.

والمجلس الإقليمى يشكل إدارة اجتماعية اقتصادية ثقافية للمجتمع الجديد، تجيب على السؤال الجوهرى عن كيفية حث المبادرات المختلفة، وتحريك أشكال العمل الأكثر فعالية، من منظور منفعة اجتماعية، بأهم صور الترابط لتوليد شراكة المصلحة ووحدة المصالح، من خلال إجراءات أكثر شفافية، والتى تكشف عن وعى الفائدة، وحس المسئولية، وهما معًا يشكلان التلاحم الاجتماعى، الذى يشجع موهبة الإبداع، وإمكانية المشروع الحر على التكيف وقدرته على التسابق فى إطار التعددية والمسئولية والمشاركة.

إن شفافية هذا المجلس - الإقليمى الاقتصادى الاجتماعى الثقافى - الموحد ، تعنى قدرته على أن يجعل كل ما هو خفى ظاهر من كافة زواياه، حتى يمكن الحكم على إيجابيته، لذا فإن

من أهم شروط تشكيله أن يحتفى بالكفاءات وتنوع مجالاتها، والعمل على تطويرها، فبدون تطوير مستمر للكفاءات، لابد أن يحدث الإهدار والقصور، كما ينبغى الانتباه إلى أن مهمة هذا المجلس ليست التوفيق بين المصالح بقدر ما يتوجب طرحه من تصورات مستقبلية، تستند إلى دراسات مستمرة لكل النشاطات الحيوية ونتائجها وقدرتها على التجديد الاجتماعى الاقتصادى الثقافى، فليس هناك معنى لنمو اقتصادى إلا بالقدر الذى تتحول الأموال لصياغة حياة اجتماعية اقتصادية ثقافية، والثقافة بمدلولاتها وسعة منظومتها، واتساع معارفها، وتنوع خبراتها، هى التى توفر للوجود الاجتماعى السلوك الإجرائى الذى يؤمن المبادلات المتنوعة بين الأفراد، وبين الفرد والمجتمع والعالم، بمعنى أن الثقافة تتمفصل على المنظومة الاجتماعية فى جملتها فتشكل السلوك الاقتصادى الاجتماعى، وهذا ما يؤكد دينامية هذا المجلس الموحد فى حماية وإنعاش نطاق الحياة الجماعية والحياة الشخصية للأفراد.

ثقافة التنمية والتجدد الاجتماعى
والانتصار على الجغرافيا

إن نجاح أى مشروع اقتصادى يعتمد بالدرجة الأولى على ثقافة المجتمع، ومشروع تنمية جنوب الوادى يرتكز نجاحه على طبيعة الثقافة المصرية، التى تمتلك القدرة على طرح منظور نقدى عن الواقع الاجتماعى، فالثقافة المصرية منحت «التجدد» على طول تاريخها معنى التفتح الإنسانى، وريادة مصر على كافة المستويات فى محيطها العربى صنعها رأسمالها الثقافى بتفتحه وحيويته وقدرته على استيعاب المتغيرات والمستجدات، وتحسسه لكثافة الحاضر، وذلك ماجعل المجتمع المصرى قادرًا على التاثير فى المستقبل وتقصى قدراته، فلم

تفر الثقافة المصرية يوما من عصرها، فارتباطها المستمر بمجتمعها وتمثلها لعالمها الاجتماعى، والذى هو دائما نقطة ارتكازها المحورية، ثم نايها عنه لاستشرافة بقصد عقد المقارنات بين الراهن والمستقبل، حقق قدرتها على تأمين تماسك الوجود الاجتماعى المصرى، إذ كان خيارها دائما مع التجدد وعدم الانكفاء على الماضى والراهن دون تفريط.

ويعد مشروع تنمية حنوب الوادى أحد مداخلات السلطة العامة فى إطار مشروعها القومى لمراقبة التغيير، وإعادة تشكيل توجهات الأفراد من أجل ضمان الوصول إلى أهداف تحقق الصالح العام، لينعكس واضحًا فى حسابات الدخل القومى، وتحسين نوعية الحياة، ترسيخًا لضوابط اجتماعية ضد اللامساواة والفقر، وذلك بدعم **«اقتصاد الإنتاج»** فى ظل إطلاق حرية الملكية واحترام الحقوق الاجتماعية لكل مواطن وفى كل الظروف، فى مواجهة **«اقتصاد الاستئجار»** الذى لا يسهم فى ثروة المجتمع، وينتج مظالم اجتماعية تتطلب من الدولة ضبط التوازن والتجاوزات من منظور إدراك المستقبل وتفهمه بشكل صحيح.

واقتصاد الاستئجار الذي يستهدف المال السهل والربح للربح، حمى أصابت بعض مجتمعات العالم، وأصابت المجتمع المصرى فى السبعينيات، نتيجة انحراف واستغلال مفهوم الانفتاح ، ولعًا بالكسب السريع وخروجًا من دائرة المجتمع المغلق، حيث تضاعفت أعمال السمسرة والعقارات والمناورات والمضاربات والإقراض والاستيراد الاستهلاكى، اعتمادًا واستغلالاً للتسهيلات التى صدرت وقتذاك، بل نتيجة مفزعة لها، فتخلقت حالة من الرواج الزائف، وظهرت «القطط السمان»، وولَّدت بثرواتها الضخمة السريعة تفاقمات واختلالات اجتماعية، أمام التفاوت المتزايد اتساعًا بين الوعد والانجاز من قبل الدولة فى تلك الفترة، حيث تناقص حجم العمالة المدنية فى ميادين الزراعة والتصنيع والانشاءات بشكل تدريجى، وارتفعت الأسعار واختلت معدلات الخدمات، وتشابكت الاختلالات الاجتماعية مع مستجدات سياسية، أدت إلى آخر أشكال الاحتجاج الاجتماعى فى ذروته المتمثلة فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧، وما انتهت إليه من توترات شتتت نسيج العلاقات الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع المصرى، مما أدى إلى تكاثر مشاكل عدم الائتلاف، والتى جسدتها سلسلة الأحداث المتتالية وكانت قمتها أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١.

وعندما تولى الرئيس حسنى مبارك زمام المسئولية وسط الاختلالات المتعددة، وهو - كما وصفه وليم كوانت - قائد حذر بطبعه ... ولا يقوم بالألاعيب المسرحية، وأكثر حماسًا وتأثرًا بالرأى العام المصرى...، سهّل انفتاح النظام السياسى المصرى كوسيلة لبناء شرعيته، واتبع - كما يقرر اسبوزيتو - «مسارًا يميز بوضوح بين المعارضة السياسية والتحدى المباشر لسلطة الدولة»، إلا أننا نرى أن الخطوات الديمقراطية التى أرساها الرئيس مبارك، كانت جزءًا من توجه عام يضع لاعتبارات التطلعات الاجتماعية والوطنية والاقتصادية دورًا أساسيا ومهمًا على خريطة المراجعة العامة لسياسة الدولة وتوجهاتها، وأن اختلالات التوازن تدل على تغييرات مطلوبة من أجل الوصول لمجتمع السلامة العامة، الذى يحقق التوازن بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية، ويؤكد التكامل بين التنمية والإنصاف، لذلك كان المؤتمر الاقتصادى الذى عقده غداة تحمله

المسئولية، يعكس كإجراء سعيًا حقيقيًا للوصول إلى كيفية تخطيط وإدارة الاقتصاد المصرى واصلاح اختلالاته، بهوية مصرية وسط المستجدات العالمية المتخطية لحدودها الجغرافية.

ويستطيع أى متابع لهموم إدارة محنة الاقتصاد المصرى منذ تولى الرئيس مبارك، أن يدرك طبيعة التوجه العام لإدارة هذه المحنة،التى تضع فى الأولوية عدم إغفال الواقع الراهن ومشكلاته الحادة، وكذلك عدم التنازل عن مكتسبات ثم تحقيقها، وتتبدى مرتكزات هذا التوجه فى ثلاثة محاور أساسية:

أولا : مواجهة أشكال اقتصاد الاستئجار بممارسة الدولة لدورها الاجتماعى للحد من الاختلالات الاجتماعية بسد الهوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء.

ثانيا: التمسك بالديمقراطية فى كافة المجالات استيعابا للكفاءات، وتحقيقا للمشاركة ودعما لمشروعات الاستثمار الخاص المنتج.

ثالثا: توفير رأس مال يمكن به الإنفاق على مشروعات التطوير والتحديث.

ويحاصر هذا التوجه مجموعة من الموروثات والمستجدات المتعددة، والتى تتنوع ما بين بنية تحتية متخلفة يتفوق تخلفها على تكاليفها، وموجة من الإرهاب والعنف تسانده عناصر خارجية، بالإضافة إلى مستجدات الصراع العربى الإسرائيلى، ووصفات صندوق النقد الدولى ونماذجه الاقتصادية، والبنك الدولى وتدابيره، وكذلك مستجدات النظام العالمى الجديد السياسية وتكتلاته الاقتصادية.

واستلزم هذا التوجه ضرورة التغيير المرتبط بمصالح الوطن العامة، والذى لا يتحقق إلا «بالتجدد الاجتماعى» المرتكز على عناصر ثلاثة: ـ

أولا : تزايد المعلومات إغناءً للوعى بتعزيز مؤسسات مصادر التحقق وهى «العلوم» وتوفير المصادر اليومية للمعرفة أى وسائل الاتصال المستجدة.

ثانيـــا: استخدام المعارف بتوجيه واع للخيارات فى تزايد مصادر الثروة، وتأمينها فى مواجهة نضوب، وتآكل

الموارد الطبيعية الراهنة، لترسيخ اقتصاديات التحسن البشرى بهياكله الإنتاجية، ضماناً لاستمرار وتطور التأثير فى نوعية الحياة، اعتماداً على قيمة رأس المال البشرى واستثمار الموارد.

ثالثــــا: فعالية مؤسسات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية، التى تلعب دوراً مهماً فى تشكيل توجهات الأفراد وقيمهم ومراقبة التغير وتوجيهه.

ويفتح «التجدد الاجتماعى» بهذه الركائز الثلاثة باب الأسئلة الكبرى، محرراً المعارف، مشجعاً التساؤلات، ليتجاوز الواقع الراهن الذى يعكس على مر العصور التفاعل بين الإنسان ومحيطه، وفقاً لما توصل إليه كل عصر من معارف، وليمنح رؤية جديدة للواقع ولأنفسنا وللعالم، نتيجة رفعه الحظر عن الفكر والخيال، فعندما لا يصبح محظوراً طرح الأسئلة الصحيحة، تتجدد المجتمعات وتتخلص من بلاهة الحلول النهائية، ومن استعادة المهجور، ويتعمق الإيمان بأن الواقع حقل ممكنات، عندئذ ينتصر المبدعون

الذين يبدون استعداداً لتحمل المشاق والأخطار الحاضرة، والتى لاشك أنها أقل من تصورات المستقبل لو لم نأخذ بالمبادأة.

والتقدم الحقيقى يكون بقدر ماينجح تصور مستقبلى فى أن يجد مجالا للتطبيق، وتلك مسئولية السلطة العامة فى ممارستها لدورها الاجتماعى بقدرتها على تحريك الطاقات والثروات فى المجتمع من أجل برنامج للتطور الوطنى متماسك وطويل الأمد، وفى مواجهة التضخم السكانى الذى يستمر بالتزايد، وتتزايد معه معدلات الاستهلاك، حيث فقدت جميع العلاجات التقليدية فعاليتها وملاءمتها، كان لابد من تحرك باتجاه المزيد بفتح آفاق التنمية الاقتصادية غير التقليدية فى مواجهة الإفقار المستمر، وحسمت الجغرافيا الإرادية المعضلة بتنفيذ مشروع جنوب الوادى، حماية للاقتصاد المصرى من تشوهات «اقتصاد الاستئجار».

لقد وقفت كل القوى الوطنية ضد «اقتصاد الاستئجار» لادراكها أنه عاجز عن أن يولد تقدماً يحقق العدالة الاجتماعية، وواجهت السلطة العامة المصالح الخاصة لهذا الاقتصاد، ثم أعادت ترتيب مصادر الثروة لعلاج الاختلالات، ووضعت قيم

هذا الاقتصاد موضع التساؤل وطرحت ودعمت اقتصاد الإنتاج ليصبح العمل القوة الاجتماعية البديلة فى تشكيل تحولات المستقبل، ومشروع تنمية جنوب الوادى أحد مبادرات التجدد الاجتماعى بالغة القيمة، والتى تعكس ممارسة الدولة لدورها الاجتماعى، ودعمها لاقتصاد الإنتاج الذى يتيح حرية حق العمل، وحرية الحق الاجتماعى، فحرية الأفراد تتقوى فى حركة جماعية متجهة نحو عدالة أكبر حيث يرتقى النشاط الاقتصادى إلى ماهو أجدى للمجتمع المصرى من اقتصاد الاستنجار، كما يطرح هذا المشروع صورة المستقبل ليتيح للأجيال القادمة خيارات سياسية واجتماعية غير محدودة، والتى فى غيابها يتفكك المجتمع وتنحط قدراته.

يبقى على القوى الوطنية ومثقفيها ممارسة دورهم فى مؤازرة المفاهيم الجديدة، وتعزيز ماهو مطلوب من تغيرات فى المواقف والمؤسسات لكى يصبح المستقبل واقعًا اجتماعيًا عمليًا، «فعلم المستقبل» جوهرة المعارف المستجدة ولا يزدهر إلا «بالحرية» وهو يدعونا إلى أن نمضى أبعد حتى تتعدد الخيارات، لقد تخطى الزمن كل الأنظمة الاقتصادية التى لم تعرف كيف تحل مسائل التلاؤم مع الشروط الجديدة، فعندما تزيد الأعباء بتزايد السكان يفسد المستوى الاجتماعى

التجدد وليس القفز على الثقافات

قراءة فى تجربتى اليابان والاتحاد السوفيتى

يرتبط التجدد فى المجتمعات سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً بالدرجة الأولى بالتحول فى المفاهيم التى تمنع أو تحول دون هذا التجدد، ويعنى ذلك أنه يرتبط أساساً بالثقافة، فالمجتمعات فى ممارساتها الحياتية تتمثل ثقافاتها، فالمجتمعات فى ممارساتها الحياتية تتمثل ثقافاتها، وهى التى تنظم حياتها وتحميها، وتنتج وتعيد إنتاج أدوات الواقع فى مجتمعاتها، والتجدد «كظاهرة» يحتل فيها الوعى البشرى دوراً هاماً، يبدأ بالتجاوز ويكتمل بالإبداع، ويصعب إنجاز تجدد حقيقى بتجاهل ثقافة المجتمع أو القفز عليها.

ونتائج القفز على ثقافات المجتمعات يؤكده عمق المأزق التاريخى للاتحاد السوفيتى، عندما ترنح وانهار واختفى وانفرط عقده، كدولة عظمى، دولة النموذج، بزعامتها الأيديولوجية، وتفوقها العسكرى والفضائى، وانكشف عمق التناقضات، ولم يكن أحد مسئولا عن سقوط هذا النظام من خارجه، بل هو نفسه الذى دمر نفسه، بجموده وتزييفه للواقع، وعدم استيعابه للتناقضات، فشاخ وتخرب، وانهار بتفجر داخلى نتيجة لجمود وتصلب حركة المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، بسبب فرض منظومة فكرية جبرية، تعاملت بشكل آلى مع الثقافة الوطنية، وتجاهلت خصوصيات ثقافات مجموعات شعوبه، فشوهت مكونات منظوماتها، ونسفت حضورها وحاولت تغييب هذه الثقافات ببعدها الاجتماعى والتاريخى، ولم تجد هذه الثقافات نفسها فى المنظومة الفكرية الجبرية التى حاولت فرض القطيعة الكاملة لهذه الثقافات عن نسقها التاريخى المنشأ، والذى يحوى مجموعة القيم الأساسية لمجتمعات هذه الثقافات، وفقا لممتلكاتها الروحية والفكرية والنفسية وتصوراتها عن العالم والطبيعة.

هذه المنظومة الفكرية الجبرية استخدمت عبر أكثر من سبعين عامًا، أدواتها بشكل أفقى

وتسويقى من إعلام وإعلان، ونتاجات أدبية مكتوبة، وتعليم تلقينى مؤدلج. وتسيد لغوى، بفرض لغة واحدة على لغات أكثر من عشرين أمة أخرى، وحصار عازل عن العالم الخارجى، وفق تصور أن هذه العملية فى جملتها تنتج ثقافة بديلة جديدة منشودة فى مسار محدد، يوقف نمو القوى الاجتماعية لهذه الشعوب فى إطار ثقافاتها، ويكسر ولاءها لها، بإحداث خلخلة جوهرية فى منظومات هذه الثقافات، دون أن تكون لهذه الثقافة البديلة المختلقة خطوط ارتكاز فى ثقافات هذه الشعوب، إلا أن هذه الشعوب عاشت تواصل إنتاجها الاجتماعى والثقافى، تحت ظروف قهر وقمع ، شكلت حركة المد والجزر، لكنها لم تخضع لعملية القطعية مع ذاتها، إذ فى مواجهة المأزق التاريخى لهذا النظام، سرعان ما استردت هذه الثقافات منظومة لغاتها ولسانها، ومكونات منظوماتها الثقافية، ولم تستطع الثقافة البديلة المختلقة أن

تحمى بقاء هذا النظام، أو تسعى لحمايته، أو تمنع عمليات الانفراط والانفصال التى تمظهرت فى استقلال هذه الشعوب وتحررها.

لقد بنى هذا النظام هياكل أيديولوجيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالمخالفة والتناقض مع سيكولوجية شعوبه وممتلكاتها الروحية والثقافية، فتوقفت بذلك وظائف هذه الأيديولوجية، وتحولت إلى أدوات قمع وإرهاب، وعندما تفاعلت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانكشف الفساد والاستغلال المُقنع، سقط التبرير الأخلاقى للنظام الذى ارتبط بتحقيق العدل الاجتماعي كقوة جذب تتأسس على ضرورة أن يحصل الناس على ما يحتاجون إليه ومايستحقونه، بالقضاء على التناقض بين علاقات «الواقع» و «الحق» عندئذ تعرى العجز العام،فواجه النظام «أزمة البديل» لفشله اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً، وعدم امتلاكه عناصر الاستمرار، رغم اتساع موارده، إذ بلغت حصة هذه الدولة العظمى من الصادرات مالم يزد عن ٤ر٣٪ مقابل ٨ر١١ لجمهورية ألمانيا الاتحادية، و٦٪ لفرنسا.،كما بلغت حصة الفرد من الدخل القومى فى هذا النظام ٥٧٠٠ دولار فى العام، مقابل ٣٠٠ر١٧ دولار فى الولايات المتحدة، و١٢٠٠٠ دولار فى

فرنسا، بمعنى أن موقع هذه الدولة عالميًا بين الدول الصناعية يأتى قبل اليونان وبعد أسبانيا، نتيجة لحجم الاحباطات الاقتصادية المتكررة، وعدم الكفاءة الصناعية، وشلل عملتها النقدية، فتراكمت التوترات المتناقضة، وأنتجت قطيعة أدت إلى الانهيار.

على الجانب الآخر تعد تجربة اليابان نموذجًا للتجدد ارتكز على ثقافة المجتمع، من خلال تنشيط الفكر فى إطار معرفة نقدية، دون تشويه أو قطع فى التعامل مع المنظومة الثقافية ومعالجة الواقع، فعندما اخترقت الولايات المتحدة وأوروبا الأسواق اليابانية فى خمسينات القرن التاسع عشر، تحطمت مصداقية العزلة اليابانية أمام تفوقهما التكنولوجى، وأدى غزو البضائع الأجنبية إلى اضطراب حركة الأسواق الوطنية، وشكلت الوافدات الأجنبية دوارًا فى اقتصاديات المجتمع اليابانى، وواجه إشكالية أزمته الثقافية بطرفيها المتناقضين، طرفها الأول : مفهوم «العزلة»، الذى ولد تجانسًا وتميزًا ثقافيًا، وإحساسًا قويا بالجماعة وبالذاتية، حرمها أيضا

من احتضان الآخر والانفتاح عليه، وعمق الإحساس بهذه العزلة، اللغة المتفردة والمختلفة جذريًا عن كل اللغات، وكذلك العزلة الجغرافية الطبيعية، وطرفها الثاني: مفهوم «التعلم» الذى دعمته الكونفوشية، كمبدأ حياتى هام، ووضعت له البوذية منهجًا يعتمد على طاقة الإندماج والتوحد.. فأصبح «فعل المعرفة»، أو «ما يُتعلم»، يشكل ملمحًا أساسيًا فى المنظومة الثقافية، يطرح المعرفة كطريق للوعى، بفعل إرادى لتنمية الذات، استهدافًا لاستيعاب اليقظة، وهو عمل دفاعى حفرته الثقافة اليابانية فى مواجهة العزلة الجغرافية.

واتكأت السياسة اليابانية فى القرن السابع عشر على العزلة الجغرافية، لتقيم عزلة صارمة، منذ تأسس حكم «مملكة توجاوا»، والى كان يرأسها الحاكم العسكرى الأعلى، وتوارى فى ظلها النظام الامبراطورى القديم، وان استمر بصورة باهتة من الناحية النظرية، والذى كان يعد رمزاً وراثيا للثقافة اليابانية لرغبة التجمع تحت لواء سلطة واحدة.. وتحولت اليابان إلى نظام إقطاعى قسم البلاد إلى وحدات اقطاعية،

انحصرت فيها الأسواق وفقا لحدود كل إقطاعية، حيث تعاملت كل منها بأوراق نقدية، أصدرها بارونات الإقطاع، الذين استقلوا استقلالاً ذاتياً بإدارة اقطاعياتهم فى ظل أتباع من العسكريين هم «الساموراى»، فكرس ذلك عزلة أخرى بين أجزاء البلاد.

وغابت الاتصالات الحيوية بين الإقطاعيات، فلم يتوفر لأى مجموعة فيها أن تتمكن من مراكمة رأس المال واستثماره، فظل اقتصاد اليابان اقتصاد كفاف سابق للتصنيع، خاليا من رأس المال، والصناعات الهامة، والمشروعات التجارية المؤثرة، واستخدام المستجدات الحديثة فى الصناعات.

تشرذم المجتمع اليابانى إلى مراكز نفوذ مستقلة، وبدأت فى ثلاثينيات القرن السابع عشر سياسة العزلة الإكراهية، ففى عام ١٦٣٧ تمرد بعض بارونات الإقطاع المسيحيين، فقام الحاكم العسكرى الأعلى فور التمرد، باستبعاد جميع المؤثرات الأجنبية التى اعتبرها مثيرة ومؤثرة على البلاد، وفى عام ١٦٤٠ أعدم الحاكم العسكرى الأعلى وفداً برتغالياً كبيراً، كان

يحاول إعادة العلاقات بين البرتغال واليابان، وتابع إصدار المراسيم التى حظرت بناء السفن التى تزيد حمولتها عن خمسة وسبعين طنا، وفرضت عقوبة الموت على أى مواطن أو سفينة تغادر البلاد إلى الخارج، واستمر الحظر بالمراسيم لترسيخ العزلة حتى عشرينيات القرن التاسع عشر، والتى كانت تأمر السكان المحليين باعتقال أو قتل أى أجنبى يتواجد على الأراضى اليابانية، بل وأدانت هذه المراسيم العلوم الغربية، واعتبرتها ذات طبيعة شريرة، وخالية من أى منفعة، وعندما تصلب هذا النظام انكسرت هذه العزلة الجغرافية، وكذلك العزلة السياسية التى فرضها نظام «توكوجاوا» المتسلط، وفتحت اليابان فى خمسينيات القرن التاسع عشر، أبوابها أمام ضغط أوروبا والولايات المتحدة، وأبرم الحاكم العسكرى الأعلى المعاهدات التجارية، وغزت البضائع الأجنبية أسواق اليابان.

خلخلت هذه الصدمة الثقافية القسرية مفهوم «العزلة»، والتى كانت قد ولدت تاريخياً آليات مستمرة للتعامل وفق هذا المفهوم، وشكلت أحد عناصر المدونة الثاقافية الحية المتوارثة، والتى غزت وتغذت بالتجليايت الملموسة والمميزة،

الصريحة والضمنية، لموجات سلوك الإنسان الياباني، وأبرزت هذه الصدمة القسرية طبيعة المواجهة، التى تحددت فى تناقض مفهوم «العزلة» الذى ينفى احتضان الآخر والانفتاح عليه، مع مفهوم «التعليم» كمبدأ حياتى، والذى جاء به «الآخر» وافداً محترقا تلك العزلة، حاملاً قدراً من العلوم والمعارف المحققة تطبيقيا فى منتجات وأدوات، وصناعات أجنبية.

واستقراء الأحداث التى جرى فى إطارها حل إشكالية أزمة الثقافة اليبانية تؤكد تماسك ثقافة المجتمع وقدرته على أن يضع ذاته ومعاييره موضع التساؤل، وأن يقيم علاقة نقدية مع ذاته وواقعه الراهن وقضاياه المستجدة، برفع التناقض وتحريك وتحويل «المفاهيم» التى تحول دون التجدد.

فشعار «مجدوا الإمبراطور واطردوا البرابرة» الذى رفعه الرأى العام اليابانى فى بداية الأزمة بقدرة تعبيره عن اشتداد والتهاب المشاعر الوطنية وتعاظمها ضد فتح البلاد أمام الأجانب، وفى مواجهة التهديدات العسكرية الأوروبية، كان يعكس أيضاً استناده إلى المدونة الثقافية

الموروثة، وتحديداً فى جانبين هما: مفهوم «العزلة» الذى عبر عنه «بطرد البرابرة»، ومفهوم «السلطة» الوراثية الآمرة الموحدة، التى تجسدت فى «تمجيد الامبراطور»، أى بإعادة القوة المؤثرة للإمبراطور، كرمز لتوحيد البلاد والذى كان قد غيبه نظام «توكوجاوا» ، كما أدى التفاف الرأى العام حول الإمبراطور إلى إجبار الحاكم العسكرى على الاستقالة، وكذلك فإن عودة الإمبراطور جعلت كبار بارونات الإقطاع يتنازلون عن أراضيهم له، مما قضى على العزلة الداخلية بين البلاد، والتى انتهت تماما بإلغاء نظام الاقطاع الذى اوجدها.

وتتحدد بداية مرحلة التجاوز لمفهوم «العزلة» وتحوله، عندما تعامل المجتمع اليابانى مع حقائق وتكنولوجيا الغرب المستجدة والوافدة، وإدراكه بأنها حقائق راسخة نافعة ومؤثرة، عندئذ تناقض وتعارض مفهوم «العزلة» وتصوراتها عن الآخر/ الغرب وعلومه، إذ تشكل هذه المعارف فى ذات الوقت اشباعاً لمفهوم «التعليم» كأحد ثوابت المدونة الثقافية الموروثة، وبدأت عملية الإزاحة لسيطرة المعنى القديم لمفهوم «العزلة»،

من حيث الانغلاق وإدارة الظهر للعالم الخارجي، ليتحول عبر حركة الواقع حتى لا يحول دون التجدد وامتلاك عناصره، وذلك بأن حل بدلاً عنه معنى جديد، هو صد الاستلاب والهيمنة الأجنبية، كي يسمح لمفهوم «التعليم» أن يباشر اكتساب المعارف والتكنولوجيا الغربية الوافدة والمستجدة، لتتفاعل هذه المعارف لاحقا مع التحول الجديد لمفهوم العزلة، تحقيقا لصد الاستلاب والهيمنة الاجنبية، بتفعيل مفهوم «التعلم» للمعارف والتكنولوجيا الغربية ضمانا للأمن وحماية للخصوصية، فتحولت كل عناصر الاختراق إلى مكتسبات، لا تخلخل المنظومة الثقافية الموروثة، بل تخضع فى شروط فعاليتها لقيمها بما يحقق للمنظومة الثقافية توازنها الصحيح، وهو الدور الحاسم الذى فتح الطريق لليابان لتجدده، عندما رفع الرأى العام شعاراً جديداً يجبّ كل الشعارات القديمة، «دولة غنية وجيش قوى».

وانخرطت اليابان فى اكتساب المعارف والعلوم سواء من الخبراء والفنيين الذين سمتهم «البرابرة» أو بتصدير أبنائها للتعلم فى الخارج، وساهم رأس المال الوطنى والأجنبى فى تغذية مشروعاتها، وواجه المجتمع اليابانى بمنظومته

الثقافية الهيمنة الأجنبية بالادخار والاستثمار والكف عن الاستهلاك، حتى توفر لليابان عام ١٨٩٦ خمسة آلاف شركة تجارية وصناعية، فى حين أنه لم يكن لديها عام ١٨٥٣ ولا شركة واحدة، وتحقق لليابان ما بين عامى ١٨٧٠، ١٩١٣، أن ارتفع الناتج الصناعى تسعة أضعاف، كما ارتفع دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٢.٤٪ فى العام، بما تفوق فى سرعته معدل النمو فى الولايات المتحدة، ويفوق ضعفى معدل النمو فى انجلترا فى ذات الفترة.

واكتمل التجدد لليابان بإنجاز الإجابة عن أسئلة العصر والواقع، بالجهد والوسيلة الاجتماعية الفاعلة، التى تبتكر وتبدع ممارسات كانت قبلا ممنوعة أو ممتنعة، وتثمر حضوراً يواجه التحديات، فالمجتمع ليس مجموعة من المؤسسات، بل أولاً طرق التفكير وبنياته التى تنتجها كل مرحلة من تاريخه وأطواره، والتى تمنح هذه المؤسسات معناها وحيويتها، بقدرتها على استيعاب الوقائع الدالة، وتفعيل طاقتها على ترسيخ كل تطلع لدى أفراد المجتمع لفهم وتثمين شروط وقيم انتاجهم وممارساتهم.

نحن أمام تجربتين الفارق بينهما يتحدد فى موقع المنظومة الثقافية الوراثية، ودورها والقدرة على تفعيلها، فالاتحاد السوفيتى فرض منظومة فكرية جبرية على ثقافات شعوبه بالقفز عليها وتغييبها، فالمقدمات الخاطئة، التى تجاهلت العناصر الذاتية لحركة المجتمعات، أعطت نتائج خاطئة بأن اغتيلت الدولة المنشودة، ولم تصمد لاختبار الزمن، وفشلت على جميع الأصعدة، رغم اتساع مواردها، وتجربة اليابان التى كشفت عن عناصر منظومتها الثقافية الوراثية، عبر تفعيل مكوناتها وإعادة توازنها، فحققت تجدد مجتمعها استناداً على ركائز بنية المجتمع داخلياً، فحققت دولة متجددة ذات حضور فعال رغم قلة مواردها.

التجدد : وليس انتهاك الثقافات

الثقافة المصرية فى مواجهة فقدان المعنى

عندما جاءت الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ بهجمتها العسكرية الجغرافية، كانت قد تمثلت كافة المشروعات الأوروبية السابقة عليها للهيمنة والسيطرة على مصر، سواء فى كتابات «فولنى» عن رحلته إلى مصر وسوريا، أو فى تقارير البارون «دى توت»، الذى كان قد أرسل من قبل الحكومة الفرنسية فى رحلات استطلاعية، لدراسة إمكانية غزو مصر؛ أو فى تقارير «ماجاللون» الذى قام فى مصر لمدة ثلاثين عامًا تاجرًا وخمس سنوات قنصلا لفرنسا. أو فى «المخطوط السرى لغزو مصر» الذى وضعه الفيلسوف الألمانى «ليبنيز» عام ١٦٧٢ باللغة

اللاتينية والفرنسية، وأرسله إلى الملك لويس الرابع عشر، وكشف فيه عن دراسة أحوال مصر الاقتصادية والدينية والعسكرية وتحصيناتها الدفاعية؛ والذى أثبتت الوثائق أن «هذا المخطوط» كان قد رفع إلى «بونابرت». بل إن نص المشروع قد كان لدى العالم «جاسبار مونج» أحد كبار علماء الحملة الفرنسية.

ورغم أن الوثيقة تعد خطة محكمة تعتمد على مسح معرفى للأوضاع فى مصر والمنطقة المحيطة بها، ورغم أنها تعرضت أيضًا لتفاصيل وعموميات الأحوال المصرية؛ فأحصت تعداد الجيش وتشكيلاته، ووصفت طبيعة الجنود الإنكشارية المتقلبة، وضعف البنيان العسكرى للمصريين، وتعرضت لتحليل نظام الحكم المصرى الموزع على اثنى عشر «سنجقًا» أو «بك»، ويستأثرون بالسلطة، ويعزلون «الباشا»/ «الوالى» متى يريدون، ثم مع ضعف السلطان العثمانى أمامهم؛ إلا أن هذه الوثيقة لم تقم وزنا للمنظومة الثقافية المصرية عند رصدها للمنافذ والمعوقات فى السيطرة على مصر، بل اعتبرت مصر بلدًا طيِّعًا، ورأت أن غزو مصر كان دومًا سهل المنال دون مشقة منذ قمبيز والإسكندر وقيصر واجستوس والعرب.

ولاشك أن هذا الرأى يعـــد نموذجـــاً لخطاب المغالطات، إذ يهمش التفاعلات التى حدثت بين الثوابت فى المنظومة الثقافية المصرية الوراثية، وبين الابتكارات التى حـملهـا الغـزاة، ويبـسط الأمور ويطرح فكرة التحلل، ويفترض كما لو أن مصـر الحقيقية قد انتهت وانقضت بتـاريخها الطويل عبـر آلاف السنين فـور نجـاح جـحـافل الغـزو والاحـتـلال، ولا يعـيـر التـفـاتاً لتـفـاعـلات تشكل المنظومـة الثقافيـة المصـرية فى مـواجهة التغيرات والانقطاعات، التى أنتجت تبادلات بين عناصر الاستمرار ومناحى التحولات.

أشار المخطوط إلى أن مصر لم تر عدواً واحداً منذ أكثر من قرن ونصف؛ لذا حوى خطاب «بونابرت» تصـوراً «لفـهم» المصـريين فى مـحـاولة «الاسـتيـلاء»، مكرسـاً توظيف أحـد عناصر الاستمرار فى المنظومة الثقافية المصرية، باستثمار الرأسمال الرمزى الدينى، الذى يمثل أهم القيم المستمرة فى الثقافة المصرية على طول تاريخها، ويعد رمزاً للهوية الوطنية فى مواجهة الغزاة.

اتسم خطاب «بونابرت» بدءًا من منشوره الأول إلى المصريين بالعديد من مفردات المصانعة للممتلكات الروحية، باعتبارها السلطة التى تملك التدخل فى نظام الحياة العامة، وتحدد نشاطاته وآليات اشتغاله، وقد تراكمت لغة خطاب المصانعة فى ذات الاتجاه، فشملت كافة المنشورات التى أصدرها، كغطاء لمنظومته الإكراهية التى يمارسها، باعتبارها موجهة فقط ضد المماليك، وكنوع من الإقصاء لمواجهات المصريين له، ودفعهم للاستجابة للوجود الفرنسى، من خلال الادعاء باستيعاب منظومة اتصال المصريين بالكون والعالم، وبالحضور فى الواقع الاجتماعى العام بالمنشورات التى تطمئن المصريين بأنه لايعطل نظامهم المعرفى ولا يهدم طاقم معتقداتهم، مستعينا بالمطبعة التى أحضرها كأداة من أدوات سيطرته.

لكن هذا الرهان التكتيكى اللفظى رغم تراكمه وتكراره، لم يصمد أمام المنظومة الثقافية المصرية، ولم يستطع اختراقها، فنرى «الجبرتى» يفند المنشور ويكشف زيفه وخداعه وغشه،

من خلال لعبة الحقيقى والزائف والاختلاف والانفصال؛ إذ يبدأ المنشور «بسم الله الرحمن الرحيم. لا إله إلا الله، لا ولد له ولاشريك له فى ملكه»، فيعلق الجبرتى قائلا: «فى ذكر هذه الجمل الثلاث إشارة إلى أنهم موافقون للملل الثلاث ومخالفون لهم بل لجميع الملل، موافقون للمسلمين فى ذكر التسمية ونفى الولد والشريك ومخالفون لهم فى عدم الاتيان بالشهادتين وجحد الرسالة ورفض الأقوال والأفعال الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة، وموافقون للنصارى فى غالب أقوالهم وأفعالهم ومخالفون لهم فى القول بالتثليث وجحد الرسالة أيضا ورفض دياناتهم وقتل القسوس وهدم الكنائس»، ويستمر المنشور مستطردًا: «فأ مارب العالمين القادر على كل شىء» فيشرح الجبرتى مفسرا: «ومن قدرته الباهرة وآياته الظاهرة جلب هؤلاء الشياطين إلى مواقع الملوك والسلاطين، ورجوع الكرة عليهم وقطع دابرهم ونواصيهم»، ثم يمارس المنشور استخدام الغطاء وينادى: «أيها المصريون قد قيل لكم إننى مانزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إننى ماقدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين»، فيعرى الجبرتى المنطوق اللفظى بقوله: «ما أحقهم بهذا الوصف «المفترين». ومصداق ذلك - ما جاء بعد ذلك - هذه أول كذبة ابتدرها وفرية ابتكرها، ثم ترقى إلى

ما هو أعظم من ذلك، رماه الله في المهالك». وتعلو نبرة المنشور في المصانعة حين يذكر: «إننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى»، فيعلق «الجبرتى»: «لاشك أن هذا خبل فى العقل وغلو فى الجهل، أى عبادة فضلا عن كثرتها مع كفر غطى على فؤاده وحجبه عن الوصول إلى رشاده» ثم يضيف المنشور: «وأحترم نبيه» فيقول الجبرتى: «إنه معطوف على ما قبله عطف الكذب على الكذب، لأنه لو احترمه وآمن به صدّقه واحترم أمته». ويستكمل المنشور المصانعة لـ«القرآن العظيم»: فيعلق الجبرتى: «هذا كذب أيضا فإن احترام القرآن تعظيمه، وتعظيمه بالتصديق بما فيه، وهو من آيات النبى الدالة على صدقه وأنه نبى آخر الزمان وأن أمته أشرف الأمم، وهؤلاء لجميع ذلك نافون، وفيما عددوه كاذبون ثم يقول المنشور «فإن كانت الأرض المصرية التزاما للمماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم»، فيعلق الجبرتى: «هذا من الجهل والكفر بمكان، فإن الله لايملك الناس شيئا بحجة يكتبها لهم»، ثم يقول المنشور: «أيها المشايخ والقضاة والآئمة والشوريجية وأعيان البلد: قولوا لأمتكم: إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون»، فيعلق الجبرتى: «إن اسلامهم نصب.. فهؤلاء القوم خالفوا النصارى والمسلمين، ولم يتمسكوا من الأديان بدين، فتراهم دهرية معطلون، وللمعاد والحشر منكرون وللنبوة والرسالة جاحدون».

لم يستطع إذن خطاب «بونابرت» بواجهته البراقة أن يقمع أو يهدئ التوترات الحقيقية للمنظومة الثقافية المصرية أو يخدعها، فسقط تصور الفهم الذى تغلف بالمصانعة، ولقد أدرك هو نفسه أن رهانه التكتيكى لم ينطل على أحد عندما قال: «لقد كان المشايخ يعرفون جيدا أننى لست مسلما، وأنهم لن يتوصلوا إلى جعلى مسلما، ولكن الحكمة السياسية وحدها هى التى تجعلنى أحابيهم وأتملقهم وأساندهم»، وانكشف رهان «بونابرت» الحقيقى عندما صرح لقياداته: «إننا نضرب للعالم أول مثال على مشرع فاتح. قبلنا كان الغالبون يتبنون دائما شرائع المغلوبين. فلنحرز عليهم انتصار العقل، الأصعب من انتصار السلاح، ولنظهر لهم أننا أرقى من الأمم الأخرى، بقدر ما إن بونابرت أرقى من جنكيز».

إن رهان «بونابرت» المستور، والمرتكز على تصور دونى للآخر، قد تجلى فى محاولة تدمير المنظومة الثقافية المصرية، بمجموعة من الممارسات التى تستهدف تصفية المركزية الثقافية، واجتثاث الجذور، وإنكار قيم ومبررات حياة

المصريين، وإحداث القطيعة الكاملة فى شتى المجالات، وقلب هذه المنظومة فى مستوياتها المعرفية والاجتماعية والقومية.

هدم «بونابرت» أبواب الحارات والدروب، وكثيرا من المساجد والآثار، وهدم التراكيب المبنية على القبور، فحطم بذلك آليات التواصل والتبادل والتمفصل وأساليبها الناظمة لعلاقات الفرد بالمجموع، وعلاقة المجتمع المصرى بالعالم والتاريخ والكون، وحاول بذلك خلخة المنظومة الثقافية وتماسكها، والتى ترتبط فيها مجموعة التقاليد والأساليب، والنظام الاجتماعى والحياة الروحية ارتباطا عضويا. ثم أمر الأهالى والعلماء أن يحملوا على صدورهم شارة الجمهورية الفرنسية؛ سعيا لتفتيت الهوية المصرية وتقويضها واقتلاع ذاتيتها، ثم استخدم «الإبهار» ليوظفه فى خلق تأثيرات تستهدف الاختراق، بتصدير اليأس للناس، وتعميق النكوص أمام التحديات، وذلك بعرض منجزات العلوم المادية للحضارة الأوروبية وتقنياتها، كإطلاق المناطيد فى الميدان العام، والفرجة على العتاد من آلات

ومستحضرات، ومخترعات فى علوم الهندسة والفيزياء والكيمياء والطب إلى آخر ما حدثنا عنه «الجبرتى» من تراكيب غريبة، تدفع - لغياب الإنجاز - إلى أزمة مؤرقة وضاغطة، وتطوق الحصار لتنشر عقم وعبث المواجهة وتشتت المقاومة، وإمعانا فى تفكيك عرا التلاحم بين دول المسلمين، ادعى «الدفاع عن العروبة، بإعادة ملكوت العرب وإحياء زمن الفاطميين، ثم كان العنف بالاعتداء على المقدسات وإراقة الدماء، حين أصدر أمره بأن: «يهدم الجامع الكبير ليلا إذا أمكن، وترفع الحواجز والأبواب التى كانت تسد الشوارع». ودخل جنوده الجامع الأزهر: «وهم راكبون الخيول، وتفرقوا بصحنه ومقصوراته وعاثوا بالأروقة والحارات. دشتوا الكتب والمصاحف وعلى الأرض طرحوها وبأرجلهم ونعالهم داسوها، وأحدثوا فيها، وتغطوا وبالوا وتمخطوا وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه وألقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروه ومن ثيابه أخرجوه»، وبذلك

اكتملت دائرة تدمير المنظومة الثقافية بكل عناصرها من المعتقدات والعادات والأعراف، وشبكة الرموز، بالاعتداء الصارخ على كل تجليات المقدس لدى المصريين، وانتهاك كل ما هو مشحون بالتقديس.

عندئذ واجهت المنظومة الثقافية المصرية واحدة من أهم معارك نضالها، حين كان لابد أن يقاتل الجميع،العلماء والمشايخ والتجار وأرباب الحرف والطوائف، فى معركة «فقدان المعنى»؛ لمواجهة محو المنظومة الثقافية، والتى تعنى - تحديداً - مفهوم القيم المعيارية للمجتمع المصرى فى نوعية علاقاته، ونظام وجوده واتصالاته فى مستوياتها ومجالاتها المختلفة، حيث لاتصبح حركة الواقع تجسيدا لهذه المنظومة، إلا من حيث مصداقية علاقتها بهذه القيم المعيارية؛ وأيضا من حيث ما يكون الواقع مشحونا بخصوصية دلالات منظومته الثقافية، باعتبارها المرجعية لنشاطاته وممارساته، فكانت ثورة القاهرة الأولى والثانية، وكانت سلسلة النضال المصرى المستمر، مما أربك تصورات «بونابرت» ومعاونيه فى مواجهة المصريين، وزلزل ضغط الاستيلاء؛ حيث سقطت كل حيلهم الواحدة تلو الأخرى، ابتداء من «المصانعة» بادعاء الإسلام، و «الإبهار»

بعرض منجزات العلوم، ثم «اقتلاع الهوية» بانتهاك النظام المعرفى والاجتماعى، بالإضافة إلى «العنف والاعتداء على المقدسات وإراقة الدماء». وتهاوت كذلك كل التقارير والتصورات، التى لم تعر التفاتا لقوة شبكة مجموعة القيم والولاءات فى منظومة الموروث الثقافى المصرى، والتى بنضالها أنهت الاحتلال.

ورغم أن المنظومة الثقافية المصرية قد واجهت تهديدا مباشرا لوجودها، فدافعت عن انتهاكها، إلا أن ذلك لا يعنى أن تاريخها هو تاريخ الإعادة والتكرار، وليس تاريخ التجاوز؛ بل إن حيويتها جعلتها تستجيب لمواجهة اختلاف السياق التاريخى، ففى معركتها ضد الحملة الفرنسية، لم تغفل عن طرح التساؤلات للبحث عن نقاط ارتكاز فى امتلاك أدوات المعارف الجديدة، التى تسمح لها بتعزيز الممكنات لتجددها؛ وهو الامتحان الكاشف لحيوية أى منظومة ثقافية فى مجتمع ما، وأيضا يظهر درجة قدرتها على الصمود فى مواجهة أزماتها، حين تخضع ذاتها للاستجواب حول شروط وحدود مصداقيتها

تجاه واقعها وراهنها، فتزيح المفهومات التى تطمس قيمها، وتستجيب بالمواءمة والفهم لمستجدات حياتها؛ لتنجو من متاهة الاستقالة فى مواجهة الواقع. إما تجاهلا برفض آلى، وإما افتتانا بتقليد أعمى، أو إقالة الواقع حين تحجبه أو تنفيه ذات أداة قراءته ومعاينته، أو تنتج فهما مصطنعا له؛ لذا فالمنظومة الثقافية هى التى تجدد مجتمعها عندما تتجدد فيها أدوات إدراكها وفهمها للعالم وطرق التعامل معه.

لقد كان الأزهر بعلمائه وطلابه طليعة نضال المصريين ضد الغزو والاحتلال الفرنسى، رفضا لهذا الغزو وهيمنته وسيطرته ومحاولته التهام ثقافة المجتمع المصرى، رغم ما يملكه الغازى من منجزات علمية بارزة، خبرها المصريون فى سلسلة معاركهم معه. فقد أثارت هذه المنجزات العلمية - حقا - دهشتهم بما تشكله من فتوحات جديدة فى معارف العلوم، وذلك عندما تعرفوا عليها داخل المركز العلمى، الذى أقامه الفرنسيين فوق تل العقارب بالناصرية؛ لكن بمجرد إنتهاء الاحتلال وخروج الفرنسين، نصطدم «بالمفارقة» التى تقودنا إلى المدلول العميق لمعنى «التجدد» فى المنظومة الثقافية

المصرية، وقانون اتجاهه وحركته، والذى واجه المعرفة بالإكراه «المفروض» باعتبارها مشروع احتواء وترويض واغتصاب، وقابلها بالممانعة والمناهضة، وتكشف المنظومة الثقافية بعد الاحتلال، عن خيارات مسالك انفتاحها للحصول على المعارف بتعيين حدود الاتصال والانفصال ، والمفروض إكراها والمطلوب خيارا.

إن هذه الفتوحات العلمية الجديدة وضعت المنظومة الثقافية المصرية أمام رهان التجدد. رهان الطموح لا متلاك الإنجاز الغائب؛ فكانت المفارقة؛ إذ من ذات المكان الذى واجه وقاوم اغتصاب الفرنسيين، عنفا، وسيطرة واحتلالا، طالب الشيخ «محمد العروسى» أن تدرس بالأزهر علوم الطب والكيمياء والطبيعة، وعارضه «كلوت بك» ، الذى تحكمه تصوراته الأوروبية عن الفصل بين العلم والدين، وذلك باعتبار الأزهر معهدا دينيا فقط، دون أن يدرك طبيعة المنظومة الثقافية المصرية التى لم تعرف الفصل أو الصراع بين العلوم النقلية والعلوم العقلية، حتى على مستوى التعليم المؤسسى أو التعليم

غيـر المؤسـسى، ثم بعـد ذلك دوت الصـيـحـة المشـهورة لشـيخ الأزهر الجليل «حسن العطار» بأن: «بلادنا لابد أن تتـغير أحوالها وتتجدد بها من المعارف ماليس فيها».

تجـاوزت المنظومـة الثقـافـية المصرية إذن تجربتـهـا المؤلمة؛ لتخضع لضرورة تجددها بالحصول على المعارف الجديدة، والتى تستلزم «الاتصال» وامتلاك «زمام اللغات» وطاقة القدرة على «التـعـايش» مع منتـجى هذه المعـارف والإنجـازات، ثم «التلقى» عنهم اختيارا، وتبدت مسالك الانفتاح فى استقدام العلماء، وإرسال البعثات، ولفرنسا ذاتها، لكن دون استلاب ودون ادعاء بالعصمة، ومطاردة الظل ومقاومة التجدد، وكانت تلك إحدى العتبات التاريخية للمنظومة الثقافية المصرية، التى اعتمدت فيها على ذاتها لتستأنف مسيرتها وتواصلها فى معركة «فقدان المعنى»، والتى تجلى فيها صراعها المركب تجاه الغازى حربا، والمتفوق معرفة وعلما، فهى وإن دافعت ضد انتهـاك نظام وجودها، قـد بادرت فى ذات الوقت بالانفـتـاح لمواصلة خصوصيتها، وإعادة صياغة علاقتها بالآخر، لتؤسس طورا جديدا فى صراعها ضد بعض اخفاقاتها، ولتجدد أدوات إدراكها وفهمها.

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٧٨٦٩ / ١٩٩٧

I.S.B.N 977 - 01 - 5294 - 3

■ د. فوزى فهمى أحمد

- تخرج فى المعهد العالى للفنون المسرحية قسم الدراما والنقد المسرحى ١٩٦٢م بأكاديمية الفنون.

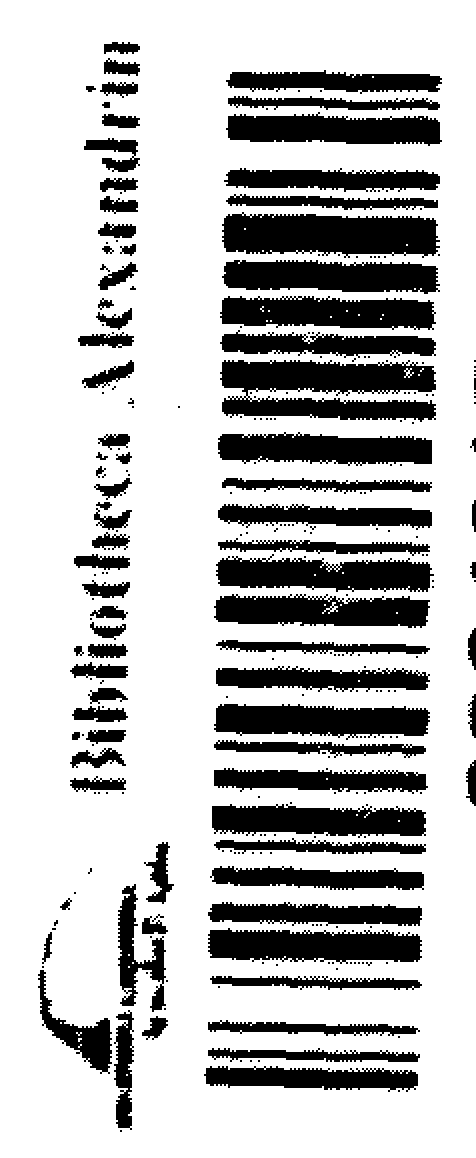
- عين معيدًا بالمعهد بالقسم ذاته عام ١٩٦٣م.

- حصل على دبلوم الدراسات العليا وسافر فى بعثة وحصل على الدكتوراه من كلية علوم المسرح بموسكو ١٩٧٥م.

- تولى رئاسة قسم الدراما والنقد المسرحى، وعمادة المعهد العالى للنقد الفنى، وعمادة المعهد العالى للباليه، وعمادة المعهد العالى للفنون المسرحية لمدتين، ثم نائبًا لرئيس الاكاديمية، ثم رئيسًا للاكاديمية.

- يشارك فى العديد من النشاطات الفنية والثقافية، فهو عضو بالمجلس الأعلى للثقافة، وعضو بمجلس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ورئيس مهرجان القاهرة الدولى للمسرح التجريبى، ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية.

- وهو أستاذ الدراما والنقد العالى للفنون المسرحـ مسرحى. شارك بكتاباته وقدم له المسرح القومى ثا «عودة الغائب»، «الفارس السلطان». وصدرت مطبوع العامة للكتاب.



مكتبة الأسرة



بسعر رمزى جنيه وربع
بمناسبة
مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٧

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب